Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

رؤيـــــــــة التحديـــث الاقتصـــادي

تتبع أثر البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى

(2025 -2023)

"العدد الثاني"

تشرين الثاني، 2025

Jordan Economic Forum | JEF
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 2019 / 08 / 08 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 20191211177781.

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

امسح الرابط لمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي

جدول العناوين

1. المقدمة 5

2. الأداء العام لرؤية التحديث الاقتصادي 6

2.1 الهدف الأول: استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل 8

2.2 الهدف الثاني: زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط 10

3. الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي 13

4. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز البيئة الاقتصادية 15

5. الملخص 18

”

علينا الاستمرار في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، لمواصلة تحقيق النمو وإقامة المشاريع الكبرى وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

“

جلالة المـــــلك عبدالله الثاني

خطاب العرش السامي – 2025/10/26

01

المـقــدمـــــة

تأتي هذه الورقة استكمالًا للورقة التحليلية الأولى [1] التي أصدرها المنتدى الاقتصادي الأردني في شهر آذار 2025 بعنوان" رؤية التحديث الاقتصادي: بين الأهداف الطموحة وواقع التنفيذ"، والتي مثلت نقطة انطلاق لمتابعة تنفيذ الرؤية وتقييم مستوى التقدم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية خلال المرحلة الأولى من سير عمل البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى (2023-2025).

وفي ضوء ذلك، تعمل الحكومة حاليًا على إعداد المرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام (2026-2029)، وذلك بعد مراجعة شاملة لما أُنجز في المرحلة الأولى، من خلال سلسلة من ورش العمل والجلسات القطاعية التي شملت ممثلين عن القطاعين العام والخاص. وتهدف هذه الخطوة إلى تحديد أولويات القطاعات وتحويلها إلى مشاريع تنفيذية قابلة للقياس ضمن أطر زمنية واضحة ومؤشرات أداء محددة، بما يعزز الأثر الاقتصادي والاجتماعي للرؤية ويدعم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل في المرحلة المقبلة.

ونظرًا إلى ان إعداد البرنامج التنفيذي الثاني ما يزال قيد التطوير، وعدم صدور أي من التقارير والبيانات الرسمية الخاصة بنتائج المرحلة الأولى، فإن هذه الورقة تستند في تحليلها إلى آخر البيانات والمخرجات المتاحة رسميًا حتى تاريخ إعدادها، لتقدّم قراءة تحليلية محدثة لمسار تنفيذ الرؤية واتجاهات الانتقال نحو المرحلة الثانية، مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي.

وتندرج هذه الورقة ضمن سلسلة الأوراق الدورية التي يصدرها المنتدى الاقتصادي الأردني، والرامية إلى تتبع مسار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتقيم أثرها الواقعي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تقديم قراءة موضوعية إلى أعضاء المنتدى الاقتصادي الأردني، فضلًا عن إتاحتها لأي جهات معنية قد تجد فائدة في تحليل البيانات والتوصيات الواردة.

1 رؤية التحديث الاقتصادي: بين الأهداف الطموحة وواقع التنفيذ ، آذار 2025، العدد الأول، المنشورات، المنتدى الاقتصادي الأردني،
https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2025/03/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0.pdf

الأداء العام لرؤية التحديث الاقتصادي

تمثل الرؤية اليوم الإطار المرجعي لجميع السياسات الاقتصادية، إذ تُجسَّد من خلال البرنامج التنفيذي الذي يحدد مسار العمل وآليات القياس والمتابعة عبر أهداف كمية قابلة للرصد والتقييم. وانطلقت الرؤية من مبدأ أن تحقيق "مستقبل أفضل للأردن" يتطلب إحداث تحول نوعي وهيكلي في بنية الاقتصاد، يقوم على ركيزتين مترابطتين: النمو القائم على إطلاق الطاقات الإنتاجية، والارتقاء بجودة الحياة للمواطنين.

وقد تُرجمت هذه الرؤية إلى خطط تنفيذية تضمنت ثمانية أهداف رئيسية مدعومة بمؤشرات أداء واضحة خلال عشر سنوات، تضمن التنفيذ الفعّال وتحقيق النتائج المرجوة ضمن الإطار الزمني المحدد للرؤية (2022- 2033) وبمسؤوليات مؤسسية واضحة ومتكاملة. كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل (1): الأهداف الرئيسية لرؤية التحديث الاقتصادي

المصدر: وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033)

منذ إطلاق المنتدى العدد الأول من ورقة "رؤية التحديث الاقتصادي" ، لم تصدر بعدْ بيانات محدثة تتعلق بمؤشرات الأهداف الرئيسية للرؤية، باستثناء ما يتعلق بفرص العمل المستحدثة، وزيادة الدخل الفعلي للفرد، الأمر الذي يدفع هذا العدد إلى التركيز على هذين الهدفين، بوصفهما من أبرز مؤشرات ركيزة النمو الاقتصادي التي تعكس الأثر المباشر لوتيرة التنفيذ على حياة المواطنين.

وفي المقابل، وبهدف تكوين صورة أشمل عن مدى تقدم تنفيذ الرؤية ككل، اعتمد المنتدى على البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة لقياس الأداء العام للبرنامج التنفيذي والوقوف على مستويات الإنجاز في مختلف محركات الرؤية، وتشير هذه البيانات إلى أن الحكومة أنجزت نحو (36.4%) من مجموعة أولويات البرنامج التنفيذي البالغ عددها (541) أولوية منذ مطلع عام 2023 وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، بما يعادل (197) أولوية تم إنجازها، فيما لا تزال (301) أولوية قيد التنفيذ بنسبة (55.6%)، و(38) أولوية متأخرة، بالمقابل هنالك (5) أولويات لم يبدأ العمل بها بعد، ما يعكس وجود التحديات في مستويات الإنجاز بين الأولويات المختلفة.

وتظهر البيانات أن الإنجازات توزعت بشكل متفاوت بين محركات الرؤية، حيث تصدرت الصناعات عالية القيمة بإنجاز (60 أولوية)، تلتها الخدمات المستقبلية بـ(45 أولوية)، ثم الريادة والإبداع بـ(34 أولوية)، والموارد المستدامة بـ(24 أولوية). فيما سجلت محركات نوعية الحياة، الأردن وجهة عالمية، الاستثمار، وبيئة مستدامة مستويات متفاوتة من الإنجاز، ما يظهر تباين وتيرة التقدم بين القطاعات تبعًا لطبيعة كل منها ومدى جاهزيتها التنفيذية.

الشكل (2): متابعة الأداء الحكومي والإنجاز

المصدر: لوحة أداء نظام متابعة الأداء الحكومي

2.1 الهدف الأول: استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

تأتي رؤية التحديث الاقتصادي لتترجم الأهداف الاستراتيجية إلى أرقام فعلية بناءً على ركائزها الأساسية، والتي تعزز النمو التحويلي للأردن ورفع مستويات المعيشة للمواطنين، وجاءت ركيزة النمو الاقتصادي لتركز على تسخير الجهود نحو استيعاب مليون شاب وشابة من القوى العاملة المتوقع انضمامهم لسوق العمل خلال الفترة (2022-2033).

وتظهر البيانات الخاصة بالمرحلة الأولى أن عدد فرص العمل المستحدثة خلال عام 2024 بلغ نحو (96,421 فرصة عمل)، أي ما يعادل 96.4% من الهدف السنوي المحدد في وثيقة الرؤية، مقارنةً بنحو (95,342 فرصة) في عام 2023 بحسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة. ورغم هذا التحسن الكمي المتواضع في حجم الفرص، إلا أن الأثر الفعلي على سوق العمل ظل محدودًا، إذ لم تنعكس هذه الزيادة على خفض معدل البطالة الذي استقر عند نحو 21.3% في الربع الثاني من عام 2025.

وقد ناقش المنتدى الاقتصادي الأردني هذا الموضوع تفصيلًا في ورقته السابقة بعنوان "الوظائف المستحدثة في المملكة: 2024، أين تتركز ولمن تُستحدث؟"[2]، والتي خلصت إلى أن غالبية الوظائف الجديدة تتركز في قطاعات منخفضة الإنتاجية والأجور، ولا تستجيب بالكامل لمتطلبات الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ما يفسر محدودية انعكاس النمو في عدد الفرص على معدلات البطالة الإجمالية.

وفي هذا السياق، جاء توزيع فرص العمل حسب القطاعات متفاوتاً في الأداء، حيث تجاوزت قطاعات مثل التعليم والصحة والتجارة أهدافها السنوية، بينما لم تصل كل من الزراعة والتعدين إلى النسب المتوقعة.

2 الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تستحدث، تموز 2025، المنشورات، المنتدى الاقتصادي الأردني.
https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2025/07/%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D8%A9.pdf

الشكل (3): نسب إنجاز القطاعات المستهدفة من خلق فرص العمل المستحدثة- 2024

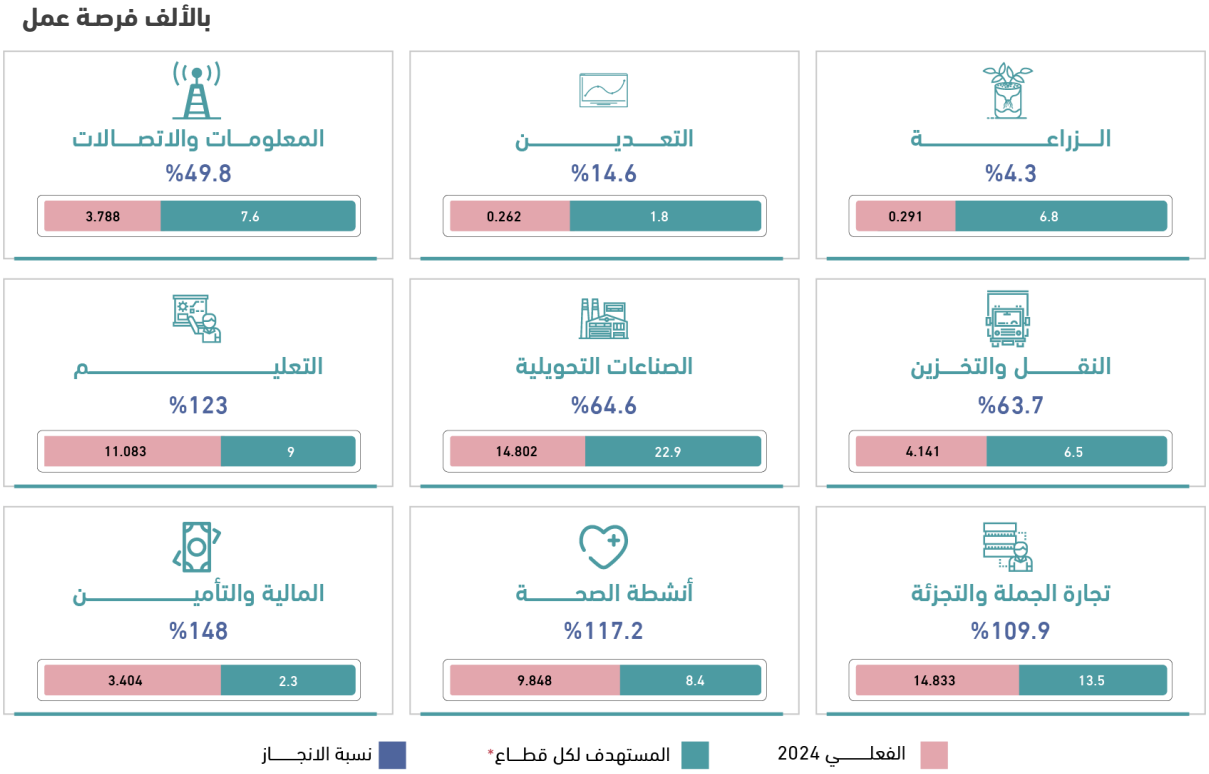

** قام المنتدى الاقتصادي بحساب النسب السنوية المستهدفة لعام 2024 لكل قطاع، استناداً الى توزيع الأهداف الكلية لفرص العمل الواردة في وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033) على السنوات، وتحديد المستهدف لكل قطاع بشكل سنوي.*

بالمحصلة، تعكس هذه الأرقام السنوية المعلنة حول استحداث فرص العمل والتي تراوحت بين 95 إلى 100 ألف فرصة سنويًا جهودًا حكومية مقدّرة لتعزيز التشغيل وتحريك سوق العمل، إلا أن ما يقابلها من استمرار ارتفاع معدلات البطالة يشير إلى أن جانبًا من هذه الفرص قد لا يكون مستدامًا أو طويل الأمد. فبعضها قد يندرج ضمن الوظائف المؤقتة أو الموسمية أو بعقود قصيرة الأجل، ما يقلل من أثرها الفعلي على مؤشرات البطالة. ومن هنا تبرز أهمية توضيح طبيعة هذه الفرص وقياس صافي فرص العمل الحقيقية المستدامة التي تُترجم إلى تحسن ملموس في سوق العمل وجودة التشغيل، من خلال مراجعة آليات قياس فرص العمل، لضمان أن تعكس المؤشرات الرسمية التحولات الحقيقية في هيكل التشغيل والإنتاجية، وليس فقط الحركة الإجمالية في عدد الوظائف.

2.2 الهدف الثاني: زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

وضعت رؤية التحديث الاقتصادي ضمن أولوياتها تحسين مستويات الدخل وتعزيز الرفاه الاقتصادي للمواطنين، من خلال خلق فرص اقتصادية منتجة تسهم في بناء حياة كريمة وتنمية مجتمعية شاملة. وجاء من بين أهدافها الرئيسة رفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة (3% سنويًا) في المتوسط، بوصفه مؤشرًا محوريًا يعكس الأثر المباشر للتحديث على المستوى المعيشي.

وتُظهر البيانات أن متوسط الدخل الفعلي للفرد بلغ نحو (2,846 دينارًا) في عام 2024، مقارنةً بنحو (2,830 دينارًا) في عام 2023، أي بزيادة طفيفة لا تتجاوز 0.6% فقط، وهي نسبة أدنى بكثير من الهدف السنوي المحدد في وثيقة الرؤية. ويظهر الشكل الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة (2015-2024) بحسب بيانات البنك المركزي الأردني.

الشكل (4): نصيب الفرد من الدخل الحقيقي- بالدينار الأردني

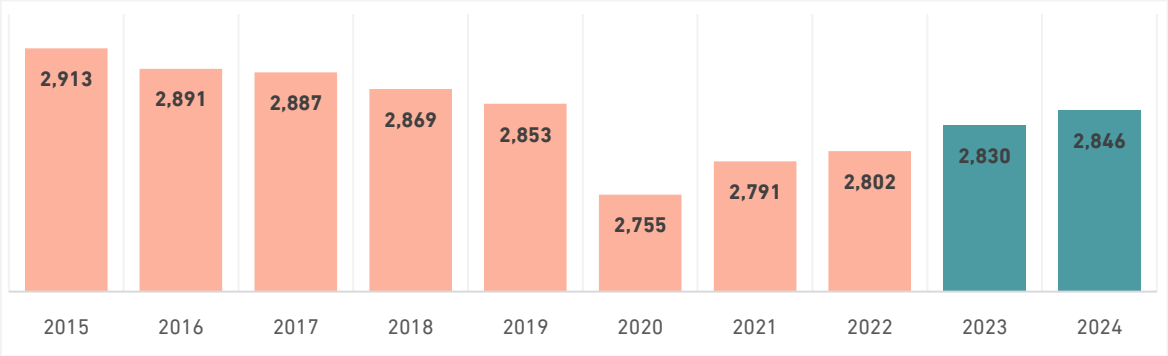

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني، سنوات عديدة

تشير البيانات أن التحسن في الدخل الفعلي ظل محدودًا خلال الفترة (2022- 2024) إذ بقيت معدلات النمو الفعلية أدنى من النسبة الطموحة (3%) التي حُددت كمتوسط سنوي في رؤية التحديث الاقتصادي، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول (1): مقارنة بين الدخل الفعلي والمستهدف بحسب الرؤية للفترة (2022- 2024)

السنة	الدخل الفعلي للفرد (دينار)	الدخل المستهدف* وفق الرؤية (دينار)	معدل النمو الفعلي (%)	معدل النمو المستهدف (%)
2022	2,802	2,802	0.4	—
2023	2,830	2,886	1	3
2024	2,846	2,972	0.6	3

*تم احتساب القيم المستهدفة وفق معدل نمو سنوي مقداره **(3%)** بناءً على خط الأساس لعام **2022**.

ويُظهر المسار البياني أن معدل النمو الفعلي في الدخل ظل دون حاجز 1% سنويًا منذ عام 2022، أي أقل بنحو الثلثين من المعدل المستهدف في الرؤية، والذي بدوره يؤثر على القوة الشرائية للأفراد في المملكة ويمس جانباً أساسياً من ركائز الرؤية المتعلقة بالرفاه والنهوض بنوعية الحياة للمواطنين، كما أن هذا الأمر قد يكون إحدى الأسباب التي ساهمت في تقليل الأثر الملموس لانتقال النمو الاقتصادي الى دخل الأفراد ومستوى معيشتهم.

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى مراجعة السياسات المرتبطة بتحسين الدخل الحقيقي، عبر تكثيف الجهود في تعزيز إنتاجية القطاعات الاقتصادية وربط سياسات الأجور بالنمو الفعلي في القيمة المضافة، لضمان أن تتحقق الغاية الأساسية من رؤية التحديث الاقتصادي والمتمثلة في تحسين جودة حياة المواطنين.

وفي سياق متصل، كان قد أشار المنتدى في العدد الأول من اصدار الورقة الى أن البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى ذكر أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المستهدفة خلال السنوات (2023- 2025)، وقد أكد المنتدى آنذاك على أهمية أن تتضمن الأرقام نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بدلاً من الاعتماد على الأسعار الجارية فقط.

ومع قرب انتهاء الحكومة من التحضرير للمرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي، يؤكد المنتدى مجددًا على ضرورة تضمين مستهدفات واضحة لنصيب الفرد الفعلي من الدخل، لما لذلك من أهمية في قياس الأثر الحقيقي للنمو الاقتصادي على المستوى المعيشي وتعزيز مؤشرات الرفاه وجودة الحياة ضمن مسار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي.

كما أظهرت البيانات الرسمية أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بلغ نحو (3,228) دينارًا لعام 2024، مقابل مستهدف يقارب (3,779) دينارًا وفق وثيقة البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى، محققًا ما نسبته قرابة (85%) من الهدف السنوي المحدد، بالمقابل حقق نصيب الفرد من الناتج بالاسعار الجارية نمواً بنسبة 2.5% في عام 2024 مقارنة بعام 2023، في دلالة على استمرار تحسن بعض المؤشرات الكلية. إلا أن هذا النمو لم ينعكس بالقدر نفسه على الدخل الحقيقي للأفراد، ما يشير إلى استمرار الفجوة بين الأداء الكلي للاقتصاد والأثر المباشر على المستوى المعيشي.

الشكل (5): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار أردني)

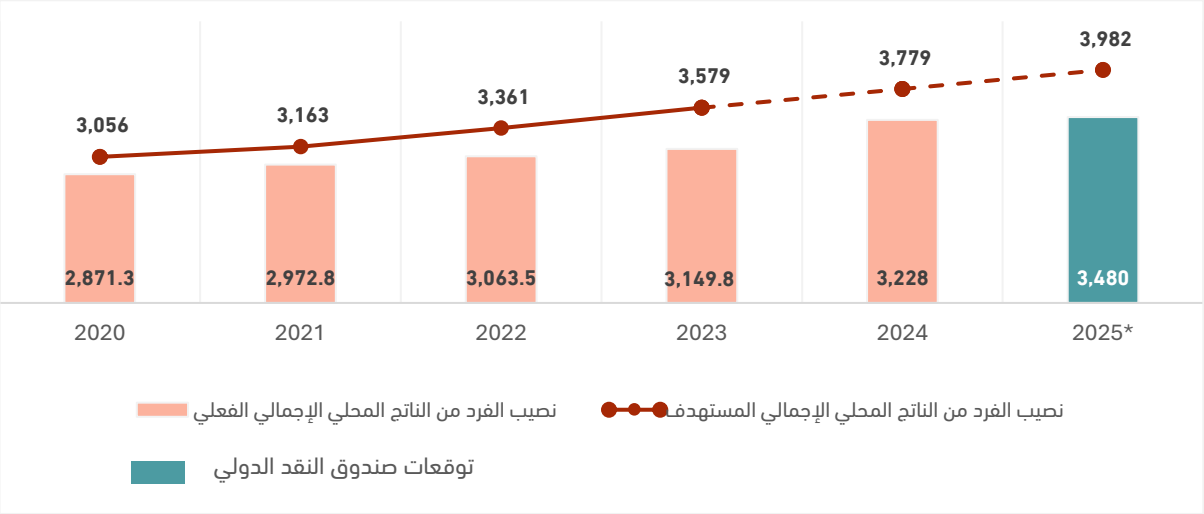

المصدر: البرنامج التنفيذي للرؤية، قاعدة بيانات البنك المركزي

أما على الصعيد الكلي لبيانات الاقتصاد الأردني، فقد سجل الأردن نموًا حقيقيًا بنسبة (2.7%) خلال النصف الأول من عام 2025، مدعومًا بانخفاض معدل التضخم نحو (1.85%) خلال الفترة نفسها، مقارنةً بالمستهدف السنوي البالغ (2.5%) وفق برنامج الرؤية، وتعكس هذه المؤشرات نصف السنوية تحسنًا نسبيًا في الأداء الاقتصادي.

ويرى المنتدى أن التحدي الرئيس في المرحلة المقبلة يتمثل في تحويل النمو الكلي إلى نمو نوعي ينعكس مباشرة على دخل الأفراد ومستوى معيشتهم، إذ يتطلب تحقيق المستهدفات تعزيز إنتاجية القطاعات ورفع كفاءة الانفاق وزيادة الاستثمارات، لضمان خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق أثر اقتصادي ملموس على المواطنين في المرحلة الثانية (2026-2029).

الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

يتطلب تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتحقيق أهدافها الرئيسية خلال الفترة (2022-2033) توفير استثمارات ضخمة من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعين العام والخاص. ووفقًا لما ورد في الرؤية، فإن حجم الاستثمارات والتمويل المطلوب خلال هذه الفترة يُقدَّر بحوالي (41.4 مليار دينار أردني).

وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:

- القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تستحوذ على نسبة (73%) من إجمالي الاستثمارات، أي ما يعادل (30.3 مليار دينار).
- الاستثمارات والتمويل الحكومي: يشكل ما نسبته (27%) من إجمالي التمويل المطلوب، بما يعادل (11.1 مليار دينار)، حيث تتحمل الحكومة مسؤولية ضخ هذه الاستثمارات في القطاعات الحيوية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وإن البرنامج التنفيذي للرؤية في المرحلة الأولى (2023- 2025) قدَّر الكلفة الإجمالية لتنفيذ أهداف الرؤية بحوالي 2.3 مليار دينار أردني، موزعة على أساس تصاعدي بين الموازنة العامة والمساعدات الخارجية، وكما في الجدول.

الجدول (2): تقديرات الكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج التنفيذي خلال الأعوام (2023- 2025)

		الكلفة (مليون دينار)			
		2023	2024	2025	المجموع
الكلفة الكلية		668	779	850	2,297
موازنة عامة	موازنة الوزارات والدوائر الحكومية	355	400	450	1,205
	موازنة الوحدات الحكومية والتمويل الذاتي	150	179	200	529
المساعدات الخارجية		163	200	200	563

المصدر: البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، أولويات (2023- 2025)

ومن خلال تتبّع حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي الموجّه لتنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي التنموية، يظهر أن الحكومة أعادت تقدير حجم الإنفاق لعام 2025 إلى نحو (336 مليون دينار) وفقًا لآخر البيانات المعلنة، بعد أن كان مقدّرًا منذ بداية العام بنحو (354 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ما تزال تقديرية، إذ لم تصدر بعد البيانات الفعلية للإنفاق الرأسمالي لعام 2025 نظرًا لعدم انتهاء السنة المالية.

ويُذكر أن وثيقة البرنامج التنفيذي للرؤية (2023- 2025) كانت قد حددت مخصصات رأسمالية تقارب (650 مليون دينار) لعام 2025، ما يشير إلى تفاوت بين التقديرات الأولية والإنفاق المعاد تقديره، ويعكس في الوقت ذاته توجّه الحكومة نحو مواءمة حجم الصرف مع أولويات التنفيذ ومراحل تقدم المشاريع.

الجدول (3): مقارنة تقديرات الكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي مع ما تم رصده بالموازنة العامة خلال الفترة (2023- 2025)- بالمليون دينار

	2023			2024			2025		
	مقدر	فعلي	%	مقدر	فعلي	%	مقدر	معاد تقديره لسنة 2025	%
الموازنة العامة (موازنة الوزارات والدوائر الحكومية / موازنة الوحدات الحكومية والتمويل الذاتي)	505	355		579	484		650	336	
المساعدات الخارجية	163	165		200	250		200	-	
الكلفة الكلية	668	520	%77.8	779	734	%94.2	850	336	%39.5

يُلاحظ من مقارنة الكلف المقدّرة لتنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي مع ما تم رصده فعليًا في الموازنة العامة، وجود فروقات بين التقديرات الأصلية وحجم الإنفاق المعاد تقديره. ويُرجّح أن تعود هذه الفروقات إلى تغيّر بعض الظروف الاقتصادية والمالية خلال العام، وما نتج عنها من إعادة ترتيب للأولويات أو تعديل في توزيع النفقات الرأسمالية بما يتناسب مع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية. ومع أهمية المرونة في إدارة الإنفاق العام، يرى المنتدى أن المرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي (2026–2029) تتطلب وضع مستهدفات مالية أكثر واقعية ومنهجية تراعي قدرات التمويل المتاحة والظروف الاقتصادية المتغيرة، إلى جانب تعزيز الربط بين الكلف التقديرية ومخرجات التنفيذ الفعلية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الطموح والقدرة على التنفيذ ويعزز كفاءة إدارة الموارد في إطار الرؤية.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فـي تعزيز البيئة الاقتصادية

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يندرج ضمن الأهداف الرئيسية المحددة في وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي، إلا أن المنتدى الاقتصادي الأردني ارتأى تسليط الضوء عليه في هذا العدد لما له من دور محوري في دعم النمو الإنتاجي ورفع معدلات التشغيل وتحسين مستويات الدخل.

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الرئيسة لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، والتي تسهم في تحفيز القطاعات الإنتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا وخلق فرص عمل نوعية، بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي الشامل.

وقد سجّل الاقتصاد الأردني ارتفاعًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأخيرة، ما يؤشر إلى تحسن بيئة الأعمال واستقرار المناخ الاقتصادي، ويؤكد أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى استدامة هذا الزخم وتعظيم أثره التنموي ضمن مسار التحديث الاقتصادي.

وبحسب بيانات البنك المركزي، بلغ صافي الاستثمار الفعلي في النصف الأول من عام 2025 نحو (721 مليون دينار)، مقابل مستهدف سنوي يبلغ نحو (1,092 مليون دينار) وفق وثيقة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، ما يعني أن نسبة الإنجاز بلغت نحو الثلثين خلال النصف الأول من العام.

كما سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024 نحو (1,122.2 مليون دينار)، متجاوزًا المستهدف البالغ (900 مليون دينار)، ليظهر تحسنًا في تدفقات الاستثمار وثقة أكبر في البيئة الاقتصادية الأردنية.

الشكل (6): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر – مليون دينار

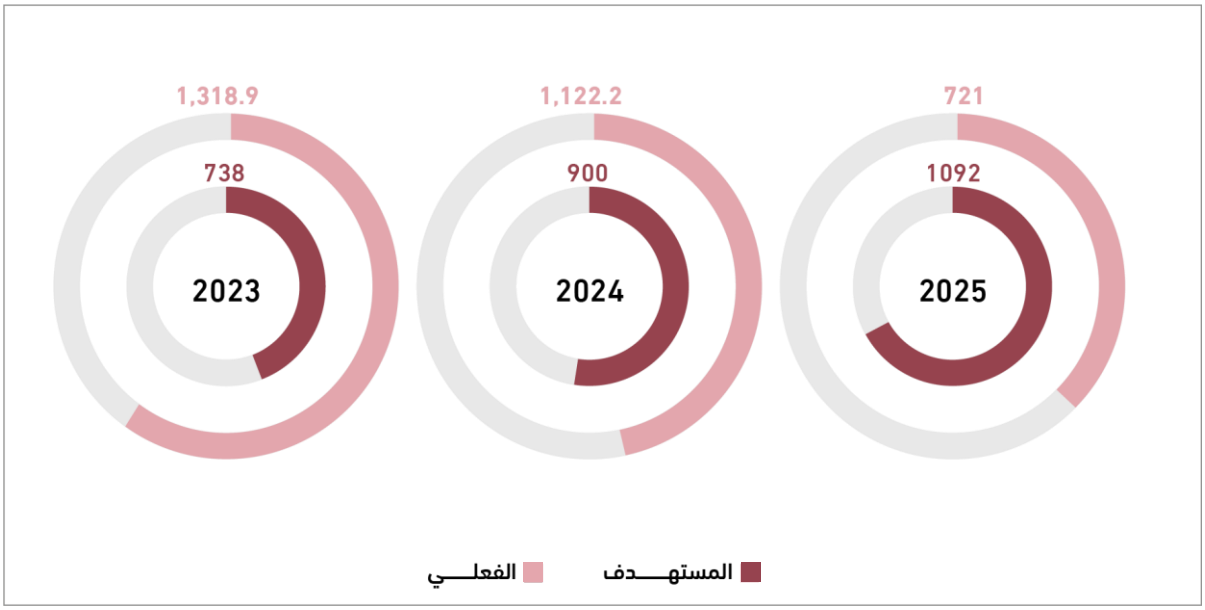

المصدر: البنك المركـــــزي الأردنـــــي

*المستهدف لكامل عام 2025.

ومع ذلك، فإن انعكاس هذا التحسن في أرقام الاستثمار الأجنبي على المؤشرات التشغيلية والدخل الفردي ما يزال محدودًا، ويُعزى ذلك إلى طبيعة القطاعات التي استقطبت الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات، والتي يغلب عليها الطابع الرأسمالي أو المشاريع متوسطة وطويلة الأجل. كما أن العديد من المشاريع، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والخدمات، تحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها الاقتصادي المباشر على سوق العمل ومستويات الدخل.

وبالنظر إلى توزيع الاستثمار الاجنبي حسب النشاط الاقتصادي، بلغ رصيده في القطاعات الاقتصادية نحو (24.2 مليار دينار) في عام 2023، حيث تركزت الاستثمارات بشكل رئيس في الانشطة المالية والتأمين والصناعات التحويلية وقطاع التعدين، في حين سجلت قطاعات الصحة والتعليم أدنى مستويات الاستثمار ضمن الهيكل القطاعي، ويبرز هذا التوزيع الحاجة إلى إعادة توجيه التدفقات الاستثمارية نحو الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية ذات الأثر المباشر على التشغيل، بما يتماشى مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

الشكل (7): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2023

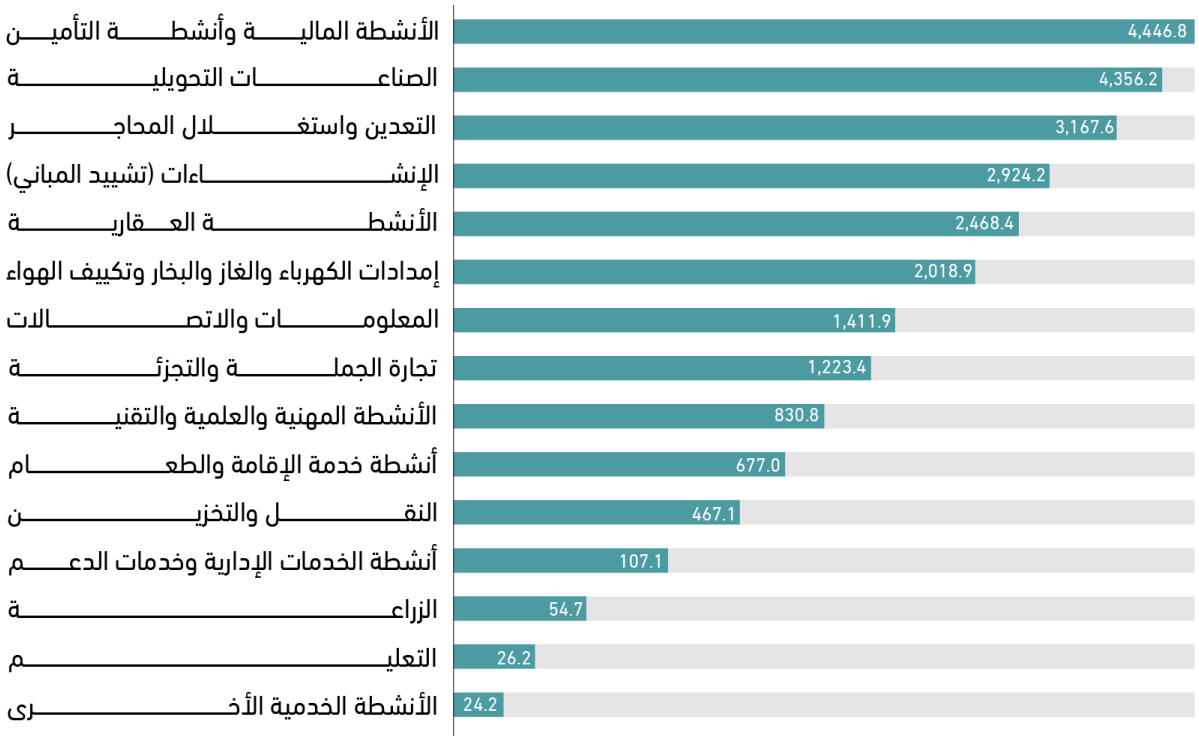

المصدر: البنك المركزي الأردني

ومن هذا المنطلق، يرى المنتـدى أن المرحلة الثانية من البرنـامج التنفيذي (2026–2029) تمثل محطة مهمة لمراجعة مسار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتقييم أثرها الفعلي على الاقتصاد الوطني. فقد أظهرت المرحلة الأولى تحسنًا في بعض المؤشرات، مثل النمو الاقتصادي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستحداث فرص عمل جديدة، إلا أن انعكاس هذه المؤشرات على المستوى المعيشي والدخل الفعلي للأفراد ظل محدودًا .ويُرجَّح أن ذلك يعود إلى طبيعة القطاعات التي تحقق النمو أو تستقطب الاستثمارات، والتي لا تُحدث بالضرورة أثرًا مباشرًا على التشغيل أو الأجور، إلى جانب تفاوت كفاءة الإنفاق الرأسمالي بين القطاعات.

كما يؤكد المنتدى على أهمية أن تتجه المرحلة المقبلة نحو تعزيز كفاءة التنفيذ ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية، مع ضرورة مواءمة الأهداف المالية والاقتصادية مع القدرات التمويلية الواقعية لضمان استدامة تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق أثرها الفعلي على المواطنين. حيث أكدت الحكومة في وثيقة الرؤية على أهمية هذه المرحلة بوصفها مرحلة توسّع وتعمّق تُركّز على الاستفادة الكاملة من ما تحقق من نتائج، وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات جديدة.

وفي الختام، يؤكد المنتدى الاقتصادي الأردني أن رؤية التحديث الاقتصادي تمثل إطارًا وطنيًا طويل المدى لتجديد النمو وتحسين جودة الحياة للمواطنين .وما تحقق حتى الآن يُعدّ خطوة مهمة في هذا الاتجاه، لكنه يبرز في الوقت ذاته حجم العمل المطلوب لاستدامة الإصلاح وتوسيع أثره الاجتماعي. ويرى المنتدى أن تحقيق الأثر الحقيقي للرؤية لا يتوقف على حجم الاستثمارات أو عدد المشاريع المنفذة، بل على قدرتها في النهاية على خلق فرصٍ اقتصادية مستدامة وتحسين مستويات الدخل والمعيشة.

ومن هنا، يشدد المنتدى على أهمية تعزيز الشفافية في عرض النتائج، ومواصلة تطوير أدوات التنفيذ والمتابعة، لضمان أن تبقى الرؤية مسارًا مستمرًا للتنمية الشاملة لا مجرد خطة زمنية محدودة.

05

الملخص

يبين الجدول الأهداف الثمانية المذكورة في رؤية التحديث الاقتصادي، بالإضافة إلى الأرقام المعتمدة كسنة أساس لكل مؤشر، كما يتتبع الوضع الحالي لهذه المؤشرات استناداً إلى أحدث البيانات الصادرة.كما يعرض القيم المستهدفة وفقاً للرؤية مع نهاية عام 2033.

الهدف	قيمة الأساس بحسب رؤية التحديث الاقتصادي	الوضع الحالي للأردن	المستهدف بحسب رؤية التحديث الاقتصادي
خلق مليون فرصة عمل	**2021** (58,079) فرصة عمل **2022** (89,5.4) فرصة عمل	**2024** 96,421 فرصة عمل	**2033** 1,000,000فرصة عمل **بواقع** 100,000فرصة سنوياً
زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط	**2021** (%1.3) **2022** (%0.18)	**2024** (%0.6)	**2033** (3% سنوياً)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر مستقبل النمو (مؤشر التنافسية العالمي سابقاً)	**الاصدار الأول 2024** **الابتكار 45.06** **الشمولية 53.01**	**الاستدامة 58.23** **المنعة 55.01**	**2033** ضمن أعلى **30%**
نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين	**40%**	لا توجد معلومة	**80%**
رفع تصنيف احدى المدن الأردنية	**2021** مؤشر ميرسر لجودة المعيشة فى المدن (231/173)	**2024** (241/137)	افضل **100** مدينة عالمية
رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار	**2021** الدرجة (100/57.71) المرتبة (167/83)	**2023** الدرجة (100/57.14) المرتبة (167/86)	ضمن أعلى **30%** (المرتبة 167/50)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي	**2020** الدرجة (100/53.4) المرتبة (180/48)	**2024** الدرجة (100/47.3) المرتبة (180/77)	ضمن أعلى **20%** (المرتبة 180/ 36)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية المستدامة العالمي	**2021** الدرجة (100/38.5) المرتبة (180/132)	**2024** الدرجة (100/39.46) المرتبة (191/132)	ضمن أعلى **40%** (المرتبة 191/ 72)

Jordan Economic Forum
المنتدى الإقتصادي الاردني
JEF